

ودفعت المغيره من حفرين في ارض موات فله صيرها ان ياذن الامام
 وكذا ان يغير ذنه عندها وحرمة العطن اربعون منها على كل جانب
 الصبي وكذا حرمة الناضح وعندها للناضح ثوبت نرها وحرمة العين
 خابية نرها على كل جانب يمنع غيره من الحفر حرمة لا فيما وراءه فان
 حفر احد في ضمن التفتان ويكش حفر فيما وراءه فلا ضمان وله الحرمة
 مثل سوي حرمة الأول وللضمان حرمة بقدر ما يصطلي او قبل الا حرمة لها
 ما يظهر ماؤها وعندها على كل جانب وان ظهر ماؤها في كل عين اجماعا
 ولا حرمة لها في ارض الغير الا حجة. وعند حفره مائة بقدر نقص عرض
 من كل جانب عند ارضه وبقدر عرض عند حفره وهو لا فرق في المسافة
 بين النهر والارض وليس في احد لصاحب الارض فلا يغير في ارضه
 التهر ولا يبق عليه اطنه ولا يترقب لاله المهر والقاه الطلين ما لم يخش
 وعندها هو لرب التهر فله ذلك قال الفقهاء ابو جعفر اخذ بقول الامام
 في الفرس ويقول ما في القاه الطلين ومن عرس شجرة في ارض موات
 فله صيرها اعم منه من كل جانب يمنع غيره من الفرس فيه **فصل في التهر**
 هو التصيب من الماء والشفة شرب بني آدم والمهاجم الا انها لم يعظم
 كالفرق شجرة غير مملوكة ولا يخل واحدا فيها حق الشفعة والوضوء
 الرصي وكري نهر في ارضه ان لم يقر بالعامية وفي التهر المملوكة والوضوء
 والبئر القناه لكل حو الشفة ان لم يخف التهريب للثرة الموشى
 والالتيان على جميع الماء الا في ارضه او شجره الا ان ياذن لها كله الا في ارضه
 من ارضه الموات

وغسل التياب والشجر والابنات وحفرها وادع بالجر في الاضحة وما
 ارضه من الماء يجب او يكون ونحوه لا يؤخذ الا في ارضه صاحبه واربعة
 ولو كان البئر او العين او التهر حو تملك احد فله منع من يريد الشفة
 من الدخول وان لم يجد غيره لرضه ان يخرج الماء او يكثر الدخول
 فان لم يفعل وجب العطن في قول بالتسلاح وفي التهر في ارضه
 بغير سلاح كما في الطعام حال الخخصة **فصل في وكري التهر العظام**
 من بيت الماء ان لم يكن فيه شيء فعلى العامة وكري ما كره على اربعة اعلى
 اهل الشفة ويجوز من ارضه من بيته عليهم من اعلاه وانما جاوز ارضه
 سقطت عنه وليس في ارضه الا في ارضه شرا وفي قول لهذا في وعندها
 على علم جميعا من اوله الى اخره محصا الشرب وتقيح دعوى الشرب بالارض
 ومن كان له نهر يجري في ارضه غيره فالارض منع الاجراء في ذلك
 فان لم يكن فيه غيره او لم يكن جارا في ارضه فله وقصد اجراءه لا يبيح
 انه له اوانه طارحة الاجراء وعلى هذا المصنف في نهره على طرد والميراث
 والمخشي في دار البئر وان خضم جماعة في شرب بينهم فله ارضهم في
 الاعراضهم في سكر التهر بلا رضاه وان لم يشرب ارضه بدون ولي واحد
 منهم ان يشق منه نهر او ينصب عليه رجما او اية او صير بالادان البغية
 الا حو مملوكة ولا ينقض التهر ولا عامه ولا ان يوسع في التهر ولا يقيم الايام
 او مناصرة بعد كرى القسمة بالكوه والان يزيد كوة وان لم يرض بالباقيين
 والان ينقص بعض كوة ولا ان يسوس نهره الى ارضه على ارضه من شرف

وغسل التياب